



## إفريقيا تعيد إبداع اقتصادها

### فهرس

- I .. مدخل ..... 2
- II - عناصر لتحليل الوضعية القائمة وضرورة إعادة إبداع ..... 3
- III. - عناصر لمقترحات استراتيجية وفتح ورشات..... 7
- 1 - إعادة تأسيس قطاع التربية والتعليم في جميع المستويات ..... 7
- 2- بناء اقتصاديات افريقية متأصلة وشاملة ، مبنية على ديناميكيات محلية وعلى الأقاليم..... 9
- 3- تصور نموذج ومسارات للتنمية تجمع بين التأسيس ، الانفتاح والاستشراق ..... 11
- 4- تنمية مقارنة تشاركية ومتعددة الفاعلين من أجل بناء تنمية شاملة بسواعد إفريقية .. 13
- 5- ممارسة حوكمة اقتصادية تهتم بالروابط والتداخلات بين مختلف المستويات ..... 15  
الإقليمية
- 6 - إعداد إطار قانوني وسياسي واضح وذي جدوى ، يشجع التنمية ويوفر جميع ..... 17  
الضمانات الأمنية .

من أجل إعطاء دفع لتغيرات نظامية ومستدامة ، تكون قادرة على خلق وتوطيد السلم ، والاستقرار، وتنمية القارة الافريقية ، بادر التحالف من أجل إعادة تأسيس الحوكمة بإفريقيا (ARGA) إلى إطلاق **الأيام السنوية للحوكمة في إفريقيا**. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في سن فضاء متعدد الفاعلين من أجل إقامة حوار ، ومن أجل تضافر الخبرات والمبادرات في مجال الحوكمة ، بغية رفع التحديات الكبيرة - بشكل ملموس وبصفة جماعية - التي تواجهها البلدان الافريقية.

وضمن هذا السياق ، ستكون الطبقات الأولى الصادرة عن ندوات **الأيام السنوية للحوكمة بإفريقيا** (JAGA) بمثابة الاطار من أجل بناء مبادرة **«إفريقيا مع أفاق 2060 : إفريقيا تستعيد زمام مصيرها بنفسها**». ولكونها تتسم بعمق استشرافي حقيقي يغذي الطموح ، في أن تكون هذه المبادرة إحدى المشاريع الاستراتيجية الرائدة خلال الخمسين سنة القادمة (50)، تركز هذه الأخيرة على حلقة من أربع ندوات ستنظم ما بين 2012 و 2015 ، وهذا من أجل إعداد مقترحات ومبادرات ملموسة تتعلق بالمواضيع الأساسية للحوكمة ، والاقتصاد والعولمة .

وبعد ندوة "برايا" التي انعقدت بجمهورية الرأس الأخضر حول موضوع **«إفريقيا تعيد إبداع حوكمتها»**، انعقدت بمدينة الرباط بالمملكة المغربية ، الطبعة الثانية للأيام السنوية للحوكمة بإفريقيا من 27 إلى 30 جانفي 2014 ، وعالجت موضوع **«إفريقيا تعيد إبداع اقتصادها»**. وقد انتظمت ندوة الرباط ، التي جرت تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس ، وبشراكة فعالة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحوكمة في المملكة المغربية ، حيث جمعت ندوة الرباط مشاركين ينتمون لمختلف الأوساط الاجتماعية - المهنية ، قدموا من كافة جهات القارة الافريقية و من الشتات الإفريقي في الخارج ، إلى جانب اصدقاء إفريقيا .

وفضلا عن ضرورة ربط السياسة والتسيير الاقتصادي بقيم ومبادئ الحوكمة ، عالجت الندوة خمسة مواضيع أساسية من أجل إعادة إبداع الاقتصاد الإفريقي وذلك بغرض تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق اندماجهم الملائم في العالم :

- بناء رؤية وقدرات استراتيجية، وسياسية وفكرية في خدمة إعادة تأسيس الاقتصاديات الافريقية ؛
- استعادة السيادة على كافة الموارد الطبيعية ووضعها في خدمة الاقتصاديات الافريقية المستدامة ؛
- إعادة التفكير في مسألة التصنيع و المؤسسة الافريقية ضمن استراتيجية للتنمية الخاصة بالقارة ؛
- ترقية رؤى جديدة ومقاربات للتنمية الاقليمية والاقتصاديات ؛
- بناء هيكل هندسي ومنظومات مالية ذاتية تكون في خدمة التمويل المالي للتنمية في إفريقيا.

وقد مكنت ندوة الرباط بشأن هذه المواضيع ، من بناء توافقات قوية حول ما يمكن أن يكون **فكرا واستراتيجية إفريقية** من أجل إعادة إبداع الاقتصاديات الخاصة بها مع آفاق 2060، وهي استراتيجية لا تركز فقط على الديناميكيات الجارية و الأوراق الراجعة الكثيرة التي تتوفر عليها القارة ، لكن تركز أيضا على التوجهات المرتبطة بتطور العلاقات العالمية خلال العشرية القادمة .

ومن هنا ، أدت مسألة تعميق وتقاطع الأفكار حول المقترحات المقدمة إلى الورشات الموضوعاتية الخمس، أدت إلى إعداد رؤية شاملة للإشكاليات ولمسالك التغيير. ومع إثراء المواضيع التي تمت مناقشتها ، فقد أدت هذه المقاربة إلى إعلان الندوة عن ستة (06) محاور استراتيجية ستسمح للقارة السمراء من إخراج نفسها من حالة الفقر والتموقع على سكة تنمية مستدامة ، تضمن الرفاهية لجميع السكان دون استثناء ، وهذا مع استمرار الاهتمام بالمحافظة على التنوع البيئي .

## II - عناصر لتحليل الوضعية القائمة وضرورة إعادة إبداع الاقتصاد الافريقي.

تعيش إفريقيا مرحلة فاصلة وتقف اليوم في مفترق الطريق . ففي الوقت الذي تُبنى فيه بدائل هنا وهناك عبر العالم ، لم تنته إفريقيا بعد من طرح الاسئلة بشأن مصيرها ، حيث يمكن النظر إلى مكائنها المستقبلية من خلال سيناريوهين اثنين لا ثالث لهما : إما أن تترك القارة التوجهات الحالية تواصل طريقها مع ما يترتب عن ذلك من تفجير متزايد لسكانها ، وتآكل ثقلها الاقتصادي وإضعاف

موقعها الدولي ، وإما أن تتبنى مسعى إراديا يهدف إلى إعادة تأسيس اقتصادها ( التركيز على خلق القيمة المضافة ) ، وهو ما سيكون من آثاره الاندماج أكثر فأكثر في سلسلة القيم العالمية ، وتعميم الانعكاسات الاقتصادية المناسبة على أقاليمها وشعوبها .

ويرتكز **السيناريو الأول** المتمثل في الأفول المعن للقارة الافريقية ، وهو سيناريو مبني على الاسقاطات الناتجة عن التوجهات الثقيلة الحالية (العجز في مجال التنمية البشرية، الأداء الاقتصادي السلبي ،حوكمة مفلسة ، الاندماج السلبي في تيارات المبادلات الدولية ... ) ، مع علمنا أن هناك مسارات جيو-سياسية جديدة بدأت تلوح على المستوى العالمي ، وهناك أيضا توافقات اجتماعية بدأت تأخذ مواقعها ، وهناك تغيرات سياسية بدأت تبرز للعيان ، بل وأكثر من ذلك ، هناك أوراق اقتصادية يجري توزيعها حاليا ،مما يعطينا صورة جديدة عن حالة التقدم والتخلف بين الأمم .ولم يسبق أن زعزعت أية أزمة أخرى أسس النظام الرأسمالي العالمي مثلما فعلته الأزمة المستشرية حاليا منذ خمس (05) سنوات .

وعلى خلفية هذا السيناريو، فإن مركز الثقل الاقتصادي العالمي ، مدعو لأن ينتقل نحو آسيا والمحيط الهادي . فالصين تمثل وحدها ما يقارب ربع الدخل الوطني الخام في العالم ، ثم أن السلطة السلمية للقوى التجارية ،ستشهد انقلابا رأسا على عقب :من ذلك أن منظمة أمم جنوب شرق آسيا ( ASEAN ) ، ستحتل مركز القوة الأولى المصدرة في العالم ، وهذا بفضل الدور الذي يلعبه الشتات الصيني بوجه أخص ، الذي يراقب من الآن معظم النشاطات الاقتصادية بجنوب شرق آسيا، وفي المقابل سيتراجع الثقل الاقتصادي للاتحاد الأوربي ولمنطقة اليابان - كويا. وإذا ما تأكد هذا التطور المزدوج ، فإن تأثير القارة في مجريات العولمة سيتراجع أكثر فأكثر، ومن هنا فإن " **خروج افريقيا من حلبة التاريخ** " لن يكون مستبعدا في هذه الحالة .

### **الجمود سيقتل افريقيا ،وبعرضها لخمسة مخاطر كبرى .**

- **خطر الانفكاك** (الانفصال) الحتمي عن الاقطاب الجديدة للنمو العالمي ، التي تركز قوتها على أربعة قطاعات جوهرية : الاقتصاد، التكنولوجيا ، الثقافة والمسألة العسكرية . فمثل هذا الانفكاك سيؤدي إلى تراجع عام للقارة الافريقية من حيث(المبادلات ، تدفق رؤوس الأموال، تحويل التكنولوجيا ...) وهو من طبيعته أن يرهن قدرة القارة في التواجد ضمن النظام العالمي الذي يتشكل أمامنا . وسيحدث هذا الأفول حتى لو افترضنا حصول نمو عالي ناتج مثلما هو

جاري الحال في الوقت الحاضر ، عن تحسن ظرفي في معدل المبادلات التجارية ( تحسن في الاسعار المرتبطة بالمواد الأولية المعدنية والزراعية ، يقابله انخفاض متزامن لأسعار المواد الصناعية المستوردة ).

**- ويتمثل الخطر الثاني الذي تتعرض له إفريقيا ، في الانفكاك عن المناطق الصاعدة ، الأمر الذي سيُضعف القارة أكثر فأكثر ضمن المشهد العالمي القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على مستوى التنمية .** فهذا التراجع للاقتصاد الإفريقي إلى منطقة ضواحي الاقتصاد العالمي ، يمكن أن يؤدي إلى حالة أكبر من اللا استقرار في القارة ( تفكير متزايد ، حدوث هجرة جماعية للسكان ، تفاقم النزاعات الاثنية ... ) .

**- ويتعلق الخطر الثالث بالانفكاك التكنولوجي .** إن تعميق التخلف مع البلدان التقليدية التي تمتلك التكنولوجيا ومع البلدان الصاعدة ، يمكن أن يجعل من مسألة اللحاق بهذه الدول أمرا مستحيلا ، كون القارة التي تعاني حاليا من ضعف قدرتها على تعلم وهضم التكنولوجيا ، ستصبح معاناتها أكبر ضمن سياق دولي يتسم بالخصوصية المتزايدة للعلوم التكنولوجية ، وفي مثل هذا السياق، ستصبح مسألة الحصول على التكنولوجيات الجديدة تطرح إشكالية فعلية .

**- ويرتبط الخطر الرابع بالندرة المعلنة في رؤوس الأموال غير التجارية ،** التي زادت من حدتها منظومات مالية وطنية غير متطورة بالشكل المطلوب ، لا تضمن للأعوان الاقتصاديين إلا حتما من الأصول المالية لا يكاد يعادل الناتج الداخلي الخام ، وهذا مقابل توفير أصول مالية تعادل أربع مرات الناتج الداخلي الخام في بقية العالم . فهذه الحالة تعطي فكرة عن الطريق الذي مازال على القارة أن تسلكه من أجل تجهيز إفريقيا بنظام مالي قادر على تمويل الاقتصاد بشكل صحيح وسليم . ويتعلق الأمر هنا برهان أساسي لأن ذلك يعني وجود رؤوس الأموال بالحجم الكافي وبفعالية استخدامها ، وهو ما تتوقف عليه قدرة الفاعلين الاقتصاديين في استغلال هذا التحسن الحالي في معدل المبادلات وإعطاء دفع حاسم للتنمية . فبدون أسواق مالية ديناميكية ، ومن غير التجنيد الأقصى للموارد المالية الداخلية ، ومن غير توجيه التدفقات المالية الاستثمارية نحو قطاعات منتجة ، فإن البحبوحة المالية الحالية لا يترتب عنها سوى تكريس اقتصاد الرعب، والرشوة ونهب الموارد .

**- ويكمن الخطر الخامس وليس أقل المخاطر شأنًا، في أن التكوين والكفاءات والخبرة ، ستكون خلال العشرية القادمة هي التي تحدد مخططات التخصص ، بل ستكون هذه المهارات في المستقبل**

**المحدّدات الرئيسية للنمو .** ومن هنا يجب إعادة التفكير وتصور المزايا المُقارَنة بشكل تطوري ، وهذا ليس كمزايا ثابتة مبنية على بدائل اقتصادية ، بل كمزايا ديناميكية مبنية على المعرفة وفي حالة صياغة مستمرة . فالقارة السمراء التي لا تكاد تخصص حاليا سوى 0,35 % من ناتجها الداخلي الخام للبحث والتنمية ، وهي نسبة لا تمثل إلا 2% من الانتاج العلمي العالمي ، يتعين عليها إعادة التفكير في مساهمتها العلمية .

**أما السيناريو الثاني فهو سيناريو القارة الافريقية التي تعيد إبداع اقتصادها ،** حيث يرتكز هذا السيناريو على فرضية أن البلدان الافريقية قادرة على تجهيز نفسها برؤية متفتحة لدفع التنمية الخاصة بها ، وبقدرات استراتيجية وسياسية وفكرية ، تمكّنها من إطلاق ديناميكية قوية ومجندة بما فيه الكفاية ، وذلك من أجل الخروج من المأزق الحالي وفتح آفاق جديدة أمامها . فمثل هذه الهبة لن تكون ممكنة إلا في كنف مسعى يقوم على إحداث قطيعة مع النموذج الذي ساد بعد الحقبة الاستعمارية ، وهو نموذج مبني على الربح والذي حبس القارة الافريقية لمدة نصف قرن في دور كم كان هامشيا وضعيفا ، وكخزان للمواد الأولية تباع بأسعار بخسة لاقتصاديات البلدان المتطورة ، وكمصب للفائض العالمي .

ولمواجهة هذا التحدي ، تتأكد الضرورة بالنسبة للقارة السمراء ، أنه يجب عليها إيجاد أجوبة جديدة وذكية للمسائل التي تطرحها طبيعة سلطة الدولة ، والحوكمة في مختلف أبعادها ، والاندماج الاقليمي ، و أكثر من ذلك ، مسألة مراقبة الموارد الطبيعية .

إن مثل هذه الديناميكية تتطلب **انتهاج سياسة فعالة لتثمين الرأسمال البشري** ترتكز على منظومات تعليمية وتكوينية ذات جودة عالية من جهة ، ، كما تتطلب من جهة أخرى ، **إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة** بهدف تحسين إنتاجية العمل ، ومضاعفة أداء الادارة الاقتصادية (جمع الضرائب...) ، وتجنيد الادخار المحلي على نطاق واسع وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج .

كما تتطلب هذه الديناميكية في النهاية ، **أنتهاج سياسات اقتصادية شاملة** وقطاعية قارة ، يمكن التحكم في تطورها وتكون مرتبطة بتأمين قانوني وافي ، وهذا من أجل جذب التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة الأكثر تلاؤما وتوجيهها لتحسين قاعدة البنى التحتية للتنمية .

إن **المعادلة الديمغرافية الافريقية** (800 مليون نسمة سنة 2000 ، و 3,6 مليار نسمة سنة 2100 ) ، والتي تشكل عائقا في السيناريو الأول (الفقر، النزاعات ، اللأمن ) ، **يمكن تحويلها إلى ورقة رابحة إذا افترضنا حدوث دفع قوي لديناميكية التنمية** . وبفضل تثمين هذه الطاقة الرائعة ، يمكن للقارة على المدى المنظور أن يكون لها وزن ما على مجريات الاقتصاد

### ١١١. - عناصر لمقترحات استراتيجية وفتح ورشات

وعليه وحسب الندوة ، فإن الرؤية البعيدة المدى للتنمية بإفريقيا ، تركز على ستة محاور استراتيجية وهي : الدور الأساسي للدناميكيات المحلية وللأقاليم ، المقاربة التشاركية متعددة الفاعلين ، حوكمة اقتصادية متعددة المستويات ، ضرورة إعادة إبداع الاقتصاد يتوافق مع نموذج إفريقي للتنمية ، سن إطار قانوني وسياسي يوفر الأمان ويشجع على التنمية ، إعادة تأسيس منظومة تربوية وتعليمية .

#### ١ - إعادة تأسيس قطاع التربية والتعليم في جميع المستويات

إذا كان رهان إعادة تأسيس القطاع يشمل جميع المستويات التعليمية - من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي مرورا بالتكوين المهني - فإن عملية إعادة التأسيس تتجاوز الإطار العادي للتكوين ، لتتوجه إلى التربية بمفهومها الواسع . ومن هنا ينبغي أن نتساءل عن الغايات ، والتوجيهات والمناهج التربوية التي لها علاقة بالقيم الاجتماعية ، وبنوعية الانسان الذي يجب تحقيقه ، وهذا من أجل أن يستوحي هذا الانسان ويحمل على عاتقه مشروع تحقيق قارة إفريقية مزدهرة ومستقرة ، ومتفتحة إيجابيا على الاقتصاد العالمي .

ويتعين من جهة أخرى ضمان تنمية الكفاءات والمواهب ، التي تشكل ليس فقط محركا للنمو الاقتصادي الحالي والمستقبلي ، لكن أيضا وسيلة مفضلة للمجتمعات الإفريقية من أجل إعداد وتحقيق مشروع العصرية الخاص بها . فهذه المواهب والكفاءات المتأصلة في السياقات المحلية ، التي تركز على حاجيات التنمية متعددة الأقطاب للمجتمعات الإفريقية ، سيكون المطلوب منها تحقيق أكثر من مجرد نقل المعرفة . **ومن هنا يجب تنمية المهارة الإفريقية ، لاسيما روح المبادرة ، والمقاولة ، اقتناء العلوم ، التحكم في التكنولوجيا ومضاعفة قدرات الابداع في القارة .**

ولتحقيق ذلك ، يجب تثمين وتشجيع التكوين التقني والعلمي ، التخطيط الهندسي والرياضيات انطلاقا من الطور الابتدائي والثانوي . أما التكوين المهني والتمهين فيجب أن يسعى إلى تحقيق الاعتراف الاجتماعي ، وتحقيق صورة أكثر إيجابية والاسهام في تحقيق تنمية أكثر أهمية ، في صورة ما إذا تم تلبين المنظومات التكوينية وتركيز جهودها على مفهوم الحرف وروح المقاولة .

غير أن جميع هذه المبادرات يجب أن تفضل حل بيئية مبنية على علم عال في جودة عالية وعلى بحث علمي رصين . وبالتة ، يجب أن تكون الجامعة مبنية على عقد جديد مع المجتمع ، يحدد مسؤوليتها في تكوين النخب المستقبلية وبدرجها ضمن استراتيجية للتخالف من أجل التغيير ، وهذا بغرض رفع التحديات التي يفرضها القرن الواحد والعشرون . والحقيقة ، ينبغي أن تتحول الجامعة إلى **مخبر حقيقي** للأفكار في خدمة التنمية الاقتصادية للقارة . فضلا عن وظيفتها الأصلية لإنتاج ونشر المعرفة ، فإن مهمتها تتمثل في إعطاء دفع ومرافقة مشروع الصعود الاقتصادي للقارة. **فالجامعة يجب أن تكون مخبرا للتنمية وركيزة أساسية لتحقيق اقتصاد افريقي مبني على المعرفة .**

فمثل هذا التموقع للتربية والتعليم يفترض أن يتحول مفهوم " **الجامعة/ مدرسة التنمية** " إلى مفهوم عملي من خلال إقامة مقابلة بين الجامعة والمدارس ، القطاع العام ، القطاع الخاص وبين السكان ، وهذا يتطلب إعداد مشاريع مشتركة للإنتاج والنشر والاستعمال بين المنظومة التعليمية والفاعلين الآخرين .

وفي الختام ، تتمثل التحديات الأخرى في دخول أكبر عدد ممكن من الشباب إلى المدرسة والجامعة ، إلى جانب تحسين جودة التعليم . ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تكون الأدوات الرقمية متكيفة بوجه أخص مع هذا الوضع الجديد ، ويتعلق الأمر هنا بانتقال القارة من مرحلة المشاريع النموذجية المعزولة إلى مسعى للاقتناء والانتشار لأغراض تربوية وتكونية للتكنولوجيات الجديدة .

وبصفة خاصة ، تتطلب عملية إعادة تأسيس قطاع التربية والتعليم في جميع المستويات :

- **تفضيل عملية ربط الجامعات الافريقية ضمن شبكة معينة** من أجل التبادل المشترك والمثمر بدلا من التوجه بصفة حصرية نحو الخارج ؛

- **إعداد ميثاق مسؤوليات للجامعات الافريقية** وتوحيد الارادات الحسنة التي ترغب في جعل الجامعة الافريقية في خدمة إفريقيا ؛

- **تطوير قدرات تكنولوجية** وترقية فكرة الشعور بالمواطنة الافريقية مع جامعات إقليمية مخصصة لهذا الغرض ؛

- **تطوير مجالات التكوين الهني** ، لاسيما التكوين الدائم الذي يعطي مكانة واسعة لفكرة الحوكمة ؛

- **تطوير وتنمية دروس عن بعد مفتوحة للجميع بواسطة البوابات الاليكترونية** على مستوى الفروع الجهوية أو القارية ، متكيفة مع إشكاليات التنمية الافريقية .



- العمل على تطبيق منتج البحث الافريقي من خلال إقامة شبكة ربط إلكترونية بين الجامعة ومراكز البحث من جهة ، والمؤسسات والمستعملين الآخرين من جهة ثانية .

- خلق برامج للبحوث التعاونية على مستوى الفروع الجهوية وعلى المستوى القاري ، تركز على الأولويات الافريقية وليس على أولويات مانحي المال .

## **2- بناء اقتصاديات افريقية متأصلة وشاملة ، مبنية على ديناميكيات محلية وعلى الأقاليم .**

في إطار الديناميكية التنموية الافريقية ، عملت الدولة الافريقية لما بعد الحقبة الاستعمارية ، على ترقية مقاربات اقتصادية اتسمت بطابعها التنموي الخارجي والفوقي . وقد كان التصور المهيمن أن أي عملية تقررها الدولة إلى جانب استثمارات موجهة من فوق ، تكفي لوحدها لخلق محيط تقاولي وجر باقي التراب الوطني إلى ديناميكية تنموية . ولكن هذه الديناميكيات مبنية على الاقتصاد الريعي ومفصلة لخدمة الرأسمال الأجنبي - الاقتصاد البترولي ، المنجمي ، الكاؤ- البن ، موارد الصيد المائي الخ ... - فهذا المنطق استبعد بصورة طبيعية عددا هاما من الفاعلين الاقتصاديين وقلص من أهمية الأقاليم ، التي كان من المفروض أن تكون الرثة التي تتنفس بها الاقتصاديات الوطنية والجهوية ، حيث حولت هذه الديناميكية هذه الأقاليم إلى مجرد هويات إدارية ، كبحت عملية التسيير فرص التنمية بها . فانعكاسات مثل هذه المقاربات ، هو تنمية مبادرات تقاولية ونشاطات إنتاجية ، تشهد على حيوية أشكال اقتصادية ضمن هذه الأقاليم ، لاسيما عبر ما يمكن تسميته بالاقتصاد الشعبي أو الاقتصاد الموازي . فهذه المبادرات والنشاطات تشكل رغم ذلك ، فرصا معتبرة للتنمية غير المستغلة ، بل تنمية منبوذة .

وقد استخلصت الندوة بأن إطلاق مقارنة عكسية - إي إطلاق مسار تكون نقطة انطلاقه الديناميكيات المحلية وتمكينها من التفتح وتغيير مستواها - هي الوحيدة التي من طبيعتها إنتاج تنمية مرضية تحقق الشروط الثلاثية للانسجام الاجتماعي ، والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة . ولتحقيق ذلك ، يجب اعتبار الموارد ، والقدرات وكذا الديناميكيات المحلية كنقطة انطلاق وكمحرك للتنمية المستدامة الوطنية والافريقية .

ولذلك يتعين تعزيز دور استقلالية الاقاليم المحلية ومرافقة المبادرات والفرص التي تتوفر عليها بدلا من اعتبارها مجرد نقطة لتطبيق السياسات القطاعية التي تُحدد على المستوى الوطني . وعليه ، فعندما ندعم الديناميكيات المحلية ، فهذا يعني أننا نمكّن المجتمعات المحلية من المحافظة ، على التحكم في مسارها

التنموي الخاص بها ، وتمكينها أيضا من المحافظة على هويتها وتكريسها ، كما نمكها من التاصيل في ثقافتها وتتمين المهارات المحلية . **فهذه العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديناميكيات الاجتماعية - الثقافية ، هي علاقة مفصلية بالنظر إلى مسألة الحوكمة والعولمة .**

وفي إطار هذا المسعى الرامي إلى تثمين وتحسين أداء الديناميكيات والفرص المحلية ودفعها إلى حدوده القصوى ، يجب أن تتوفر الأقاليم على وسائل معرفية وأدوات للعمل حتى تستطيع تسيير نفسها بنفسها وتتطور بصفة ذاتية ، فهي بحاجة لمعرفة مواردها الطبيعية والبشرية ، وفي حاجة لتجديد مدخراتها من خلال بنوك محلية متكيفة مع هذا الواقع ، كما تحتاج لتنمية نقدتها المحلي ، والاستفادة من الأشكال الذكية للحماية ، لاسيما تجنب الخسارة الحتمية للمعارف والمهارات المحلية ، لاسيما تلك المتعلقة بالتسيير المنسجم للأملك المشتركة مثل العقار والماء .

لكن إلحاحنا على التنمية الاقتصادية الإفريقية انطلاقا من المحلي ، لا يعني البتة أن الدولة لا دور لها . والحقيقة أنه يتعين على **الدولة أن تعيد تمركزها في مهام الضبط ، والتنسيق ، وإعطاء دفع للمبادرات والمشاريع ، الوساطة ، خلق محيط محفز ، وتكون هي الضامن للمصلحة الوطنية .** ويجب أن تكون الدولة قادرة على وضع إطار قانوني واستراتيجي مشجع للتنمية المحلية ، وتقديم دعمها ووضع تصور لإعادة توزيع الموارد العمومية من كل نوع .

والواقع أن هذا الخيار للتنمية المحلية والأقاليم يقتضي :

- **إعطاء نفس جديد للإصلاحات المتعلقة بمفهوم اللامركزية ، وذلك من خلال ترقية الجماعات الإقليمية المدعمة وإعادة تموقعها في التنمية الإقليمية و " أفلمة " السياسات العمومية (تكييفها مع الأقاليم) ؛**

- **ترقية تهئية إقليمية معقولة ، ومتوازنة وتشاورية ، وتصحيح الاختلالات والفوارق الإقليمية ؛**

- **تنظيم ومنهجة السمعة الاقتصادية للأقاليم المهيكله حول آليات إنتاجية محلية ، مع خلق أقطاب للنمو أو أقطاب اقتصادية إقليمية ؛**

- **تعزيز دور الجامعات الجهوية ودعم التناغم بين الجماعات المحلية ، والجامعات والمنظومات الإنتاجية المحلية ؛**

- **ربط مفاصل الانتاج والاستهلاك المحلي وترقية منافسة اقتصادية مبنية على التحكم في الاستهلاك ، تكون على علاقة وطيدة بقدرات الانتاج ؛**

- **ضمان مشاركة فعلية لمختلف الفئات كفاعلين بامتياز في استغلال**

الثروات - المناجم وغيرها - التي تزخر بها أقاليمهم ؛

- **تعزيز نفعية الصيغ المبدعة في مجال التمويل المالي** للتنمية المحلية : صناديق اجتماعية مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (RSE) ، صناديق للتنمية المحلية ، شركات تعاونية للضمان المشترك ، صناديق للضمان ، صناديق مالية للتمويلات المصغرة ، القرض البلدي ، العملة البديلة ، مَنَح للمساعدة ، الأسهم المالية للفئات ، تنمية الشراكة العمومية - الخاصة الموجهة نحو التنمية .

### -3- تصور نموذج ومسارات للتنمية تجمع بين التأصيل ، الانفتاح والاستشراف.

إن صياغة نموذج اقتصادي متجدد وأصيل يعدّ من الضرورة بمكان بالنسبة للقارة الافريقية ، لأن النموذج الذي ساد بعد الحقبة الاستعمارية ، والذي اتسم بطابع مزدوج ، من خلال الاعتماد الكلي على الخارج وتقليد الغير وإبعاد المشاركة الاجتماعية قد ولى . وفي الوقت الذي يبدو فيه في جهات أخرى ، أن النماذج التنموية قد بلغت محدوديتها ، يمكن للقارة الافريقية اليوم أن تتولى الزعامة من حيث تجديد وإبداع تنمية اقتصادية مفيدة للجميع ، وتضمن الرفاهية للجميع وتحترم التنوع البيئي .

وسيكون الأمر منافيا للعقل لو حشرنا 54 بلدا إفريقيا في نموذج واحد ، وهي بلدان تتنوع تخصصاتها الاقتصادية ومستوياتها التنموية ، لكن فكرة إقامة هيكل من القيم المشتركة والتوافقات الضرورية من أجل أن تستعيد النخب السياسية والفكرية الافريقية ، معايير تنموية أصيلة ليس بالأمر المستحيل .

ويتعلق الأمر هنا بالاعتماد على النفس بالدرجة الأولى ، وبالتجنيد المتزايد للموارد الذاتية ، وبأولوية منح الاهتمام للزراعة المعيشية ، وبضرورة وقف التهريب لرؤوس الأموال ، ودمج النشاط الموازي في التنمية إلخ ... ثم أن إبداع نموذج تنموي في القارة السمراء يتطلب من الآن الحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة ، ويقتضي أيضا إحداث تغيير جذري في صيغ الاستغلال لهذه الموارد ، وفي آليات الانتاج ونماذج الاستهلاك . وتجنيدنا لمواردنا التكنولوجية العصرية ، وبالاعتماد على استراتيجيات (جهوية - فرعية) الحاملة لسيناريوهات التنمية المستدامة ، **يتعين عل إفريقيا أن تعكف أولا على ترقية ثلاثة ركائز أساسية وهي: الزراعة ، الصناعة الغذائية ، واستغلال الموارد الطبيعية والتحكم في الطاقة .**

وعليه ، يتعين تهمين الطاقة الزراعية والصناعة الغذائية للقارة بشكل كامل وبصفة عقلانية ، لأن هذا القطاع يمثل أهمية ، تتمثل في

المقام الأول في مساهمته في آن واحد في تنمية اقتصادية غير ممركرة ، وتفعيل الشبكات الفلاحية الريفية وكذا المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة . ثم أن هذا القطاع يمثل ميدانا مفضلا لاكتشاف شراكات متوازنة بين المنتجين الزراعيين وبين نسج المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الافريقية من جهة والمؤسسات متعددة الجنسية من جهة أخرى ، ولأنه ميدان في نهاية الأمر ، يمكننا بصفة تدريجية ، أن نرفع من القيمة المضافة المنتجة في إفريقيا ذاتها .

أما فيما يخص **استغلال الموارد الطبيعية ، فالأمر يقتضي إجراء عملية جرد حدية لمستوى كل بلد وللشراكات** التي يمكن أن تحدث تحولا في النمو في أماكن الاستغلال ذاتها ، لاسيما من خلال تنمية صناعية متحكم فيها للقارة الافريقية . وفي الختام ، فالتباين بين الموارد الأساسية للعديد من الدول الافريقية من حيث الطاقة المتجددة ، لاسيما الطاقة الشمسية ، **ثم التبعة المتزايدة لإفريقيا في استيراد الطاقات المستخرجة من الأرض ،** يجب أن تدفع القارة إلى ترقية برنامج إفريقي للطاقة المتجددة على جناح السرعة ، الذي يعتبر اقتصاديا من حيث الاستثمار في شبكات النقل الثقيلة ، وهو ما ينسجم حقيقة مع فكرة تنمية تعتمد على ديناميكيات محلية .

وكمقترحات لمعالجة إشكالية التنمية الذاتية ، أشارت الندوة إلى ضرورة :

- **بناء فكر إفريقي متأصل في الثقافة المحلية ومتفتح ،** وبعبارة أخرى يأخذ بعين الاعتبار التحولات الناتجة عن العولمة ؛

- **ترقية فضاءات للتفكير غير الممركر ،** قادر على إبداء اقتراحات استراتيجية على المقاطعات القارية ، الوطنية والمحلية ؛

- **تحديد الاستراتيجية الافريقية للتنمية على المدى البعيد ،** مع أخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يكون عليه العالم مع آفاق 2060 ( الذكرى المئوية لحصول البلدان الافريقية على استقلالها) ؛

- **الشروع في التفكير في مسألة الاقتصاد الأخضر** و قدرته على خلق مناصب العمل ( فروع الانتاج والاستهلاك المستدامة ) ؛

- **عقلنة مسألة الموارد غير المتجددة ( الطاقة المستخرجة من الأرض ، المعادن النفيسة )** وهذا برغبة تحقيق العدالة بين الأجيال ، ومن أجل الحفاظ على عناصر لتمويل التنمية المستقبلية للقارة ؛

- **تغيير المركز الفكري من خلال الاستفادة من التجارب ،** من أية جهة أت ، لكن من غير استبدال ظاهرة تقليد الغرب بظاهرة تقليد البلدان الصاعدة ؛

- **إنشاء موقع إفريقي للموارد التوثيقية بصفة تعاونية ،** يوضع في خدمة كافة الفاعلين لاسيما المجتمع المدني ، حيث يمكننا الاستفادة من

- التجارب المطبقة عبر العالم ، وهذا من غير التخلي عن الروح النقدية لها ؛
- **إشراك النخب الأكاديمية في هذا الجهد التعاوني** من خلال جعل مسألة تحرير بيانات خاصة بهذه التجارب ، مناهج قوية تُدرس ؛
- **تسهيل الوصول إلى الموارد المعلوماتية والمعطيات** من خلال القيام بالترجمة الكاملة للإنتاج العلمي ( بالفرنسية ، الانجليزية، العربية والبرتغالية) ؛
- **خلق فضاءات منتظمة للحوار حول التجارب التي تمت جمعها ومعالجتها** ، تناقش موضوعا معينا من أجل إبراز الخطوط الرئيسية المفيدة للتنمية الإفريقية ؛
- **منح عناية خاصة لتجارب البلدان الصاعدة** ( الصين على وجه الخصوص) ؛
- **وضع القارة الإفريقية بشكل كامل على سكة الطاقات المتجددة .**

#### **-4- تنمية مقارنة تشاركية ومتعددة الفاعلين من أجل بناء تنمية . شاملة بسواعد إفريقية .**

إن النموذج التنموي الإفريقي الجديد ، يجب أن يرتكز على فكرة بناء ذاتي بسواعد إفريقية للمبادرات الاقتصادية ، وهذا يحيلنا إلى الرغبة في تجنيد كافة الطاقات وكافة القدرات المتوفرة من أجل ترقية مقاربة تشاركية باتجاه تحقيق تنمية شاملة ورفاهية يتقاسمها الجميع . فهذه الرغبة ذاتها تستجيب لرهان أساسي يتمثل في إضفاء الطابع الاجتماعي و" تطوير" مسارات التنمية ، تأمين الموارد الطبيعية ، إضفاء شرعية الاستغلال وإعادة التوزيع للمداخيل والريع لفائدة كافة السكان ، وهذا يقودنا في نهاية المطاف إلى المحافظة على البيئة . إن مثل هذا المسعى يقتضي بالضرورة تجديد القيادة الإفريقية ، وبعبارة أخرى قيادة متجددة وجماعية .

فتهميش القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي ، أظهر إلى أي مدى بأن القيادة الإفريقية ، التي كانت تحظى بشرعيتها التاريخية غداة حصول البلدان الإفريقية على استقلالها ، قد أفلست بعد ذلك ، ولهذا فإن تجديد النخب الإفريقية يفرض نفسه اليوم كضرورة ملحة ، وقد حان الوقت اليوم لبروز جيل جديد من القادة يعتبرون بأنفسهم ، ويتمتعون بتكوين جيد وقادرون على خوض غمار المنافسة في عالم مفتوح ، ولهم القدرة على إعادة بناء الدولة الإفريقية لما بعد الحقبة الاستعمارية التي تشهد أزمة حادة ، والدفاع عن مصالح الشعوب . ولذلك فإن مسألة القيادة تقتضي ثلاثة فئات من الفاعلين ، يؤدون دورا مفصليا في السياق

الحالي للقارة الافريقية ، من حيث تسيير الدولة والمجتمع: ويتعلق الأمر **بالقادة السياسيين ، ومدراء الأعمال في المجال الاقتصادي والنخب الفكرية** ، حيث يجب تعزيز الحدود المتداخلة والعلاقات فيما بين هذه الفئات. ثم أن مساهمة القيادة الافريقية الجديدة في الديمقراطية ، سيكون مفصليا وذلك من أجل إعادة تأسيس الدولة الافريقية ، دولة عصرية في خدمة التنمية والأمن الجماعي للقارة .

وفي سياق متصل ، يعتبر الشتات الافريقي عاملا مهما لكونه حظي بتكوين جيد ، ولذا سيجد في هذه الديناميكية ، فرصة للمساهمة في صعود القارة الافريقية ، من خلال الاستفادة من التكوين العالي ، ومن القيام بحوث في أعشاش الامتياز والابداع .وقد حان الوقت للنظر في هذه الفرصة بكل واقعية وإعادة التفكير في العلاقة القائمة بين الطرفين على أساس المصلحة المشتركة ، مع اعتبار أن الشتات قد فصل في اختياراته التي لا رجعة فيها في غالب الأحيان وذلك من أجل العيش والعمل في الخارج وهو اختيار يجب احترامه. وانطلاقا من هذه الحقيقة يجب علينا بناء أشكال للتعاون الممتاز مع هذا الشتات حول تنمية القارة الافريقية .

وإجمالا تم تحديد أربعة شروط أساسية من أجل تحقيق البناء الذاتي للتنمية والمنافع العمومية . وقبل ذلك ، ينبغي أن تتوفر عملية الشراكة بمختلف أوجهها ، على إطار واضح تشارك كافة الأطراف المعنية بفعالية في إعداد مثل هذا الإطار ، وهذا أمر في غاية الأهمية ، خاصة في القطاع المنجمي من أجل تسيير العقار، أو إجراء مفاوضات بين فئات معينة ومؤسسات . ومن هنا وأمام الغموض المتكرر الذي يلف الاتفاقيات المبرمة بين الحكومات والشركات الاجنبية ، فمن الأهمية بمكان ، بل يجب على الفور، إخضاع مثل هذه الاتفاقيات من الآن فصاعدا للمناقشة البرلمانية .

كما يجب أن يكون إطار الشراكة عادلا ، وهذا الشرط صالح كذلك بالنسبة للاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات متعددة الجنسية ، وهي اتفاقيات تتسم بانعدام التماثل في القوة وفي الوصول إلى مصادر المعلومة .وفي الختام تمت الاشارة بشكل قوي إلى مسألة التكوين والتمهين ، لأن الشراكة وبناء التنمية والمنافع العامة ، تتطلب حلقات تكوينية طويلة الأمد. فمسألة التمهين لا تتم إلا ضمن الآجال الطويلة وتبرز في الميدان الاقتصادي وعبر مسارات أخرى ، مثل المخططات البلدية للتنمية ، عبر إعداد الموازنات التشاركية ، التسيير المشترك للمصالح العمومية المحلية ، تنشيط بيوت التنمية المحلية . فهذه العمليات التمهينية تُبنى أيضا من حول التوجيهات الأساسية لاسيما التالية الذكر :

- **تطوير نظام بنكي على أساس أرضية وطنية للحوار** يشارك فيها الفاعلون الرئيسيون: ممثلو القطاع الاقتصادي ، قطاع المالية ، المجتمع المدني ، لكن أيضا السلطات الدينية أو الجماعات الإقليمية ؛

- **ضمان المتابعة وتقييم التنمية الخاصة بالقطاع المالي** عبر هذه الأرضية متعددة الفاعلين ؛

- **ضمان الحق المتكافئ في الحصول على المعلومة وفي التمويل المالي** ، وهذا من أجل تمكين كافة قطاعات المجتمع ليكونوا فاعلين حقيقيين في التنمية ؛

- **ضمان التمويل المالي للتعاونيات وترقية الأشكال الملائمة لمشاركة القطاع الموازي في التنمية العامة ؛**

- **ترقية وتوطيد الأطر الملائمة للشراكة** ، التي تضمن توازن القوى والمصالح في الشراكة مع المؤسسات متعددة الجنسية ؛

- **تشجيع عمليات نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات** ، بالمراهنة على مؤسسات متعددة الجنسية القادرة على الاستثمار على المدى الطويل ؛

## **5 - ممارسة حوكمة اقتصادية تهتم بالروابط والتداخلات بين مختلف المستويات الإقليمية**

إن إعادة تأسيس الاقتصاد الإفريقي كجزمة للسياسات الاقتصادية الوطنية ، ليست مسألة هينة ، حيث تكمن العقبة الأولى في صعوبة اقتسام رؤية تنمية واحدة للقارة ، طالما أن هناك اختلاف بين المصالح الوطنية والفئوية بل حتى مصالح سلطات وصية . ثم أن الفوارق الشاسعة على مستوى القيادة الإفريقية - وهي نتيجة لآلية الوصول إلى سدة الحكم - تمثل صعوبة إضافية في تحقيق توافق ما ، ولو في حده الأدنى حول رؤية تتمركز حصريا على المصالح العليا للقارة .

**ولذلك يتعين على إفريقيا الاندماج في "الزمن العالمي" .** وخلافا لبعض الجهات من العالم ، تبقى إفريقيا سيئة التجهيز ، سواء لمواجهة الصعوبات التي تعانيها أو للاستفادة من الفرص المتاحة أمامها في آن واحد. وتكمن إحدى أسباب هذه الهشاشة في تشتتها الحاد ، إذ في الوقت الذي تسعى فيه جهات أخرى من العالم إلى تنظيم نفسها في فضاءات مندمجة ( اقتصادية ، جيوسياسية أو ثقافية ) ، يتعين على إفريقيا إن عاجلا أو آجلا ، الانخراط في هذه الحركة الكونية للعولمة/ والتكتلات الإقليمية والتكيف مع إيقاعاتها وعقاربها الزمنية .

وفي هذا المضمار يتعين على إفريقيا تنمية فكر استراتيجي مستقل . وقد تبين أن النخب الإفريقية الخاضعة للفكر الغربي المهيمن ، والمنغلقه في ذلك الإطار الضيق للدول الصغيرة الموروثة عن العهد الاستعماري ، عاجزة عن ترقية مصالح إفريقيا . فالقارة الإفريقية أصبحت تقتصر على ردة فعل أكثر مما تفعل ،

تتبع أكثر مما تقود وتوجه ، ومن أجل أن تُسمع صوتها عبر العالم ، تحتاج إفريقيا وهي القارة الأكثر عرضة للآزمات ، إلى أدوات لاتخاذ القرار والتحكم في المسائل الاستراتيجية من أجل فهم الرهانات والتحديات الجديدة ، التي تُهيكل العلاقات مع شركائها التقليديين والجدد. وقد حان الوقت للأفارقة ليتولوا بأنفسهم تنمية استراتيجيات جماعية لأنفسهم وتجاه "بقية العالم" .

**تعدّ مسألة الاندماج الجهوي إحدى مفاتيح المنافسة على المدى البعيد وأفضل وسيلة لتحقيق النمو وتنمية اقتصادية مستدامة ، على أساس مكاني دائم والمشاركة بقوة في العولمة . ولذلك يجب تحقيق - على المستوى الجهوي والجهوي - الفرعي - ، رهانات الاستقرار الاقتصادي الشامل ، والاندماج النقدي والمالي وكسب رهانات العلاقات التجارية والاقتصادية الفعالة، لأن تحقيق التقدم في مجال التوافق الاقتصادي الشامل على المستوى الجهوي ، يمثل شرطا لتحقيق تنمية متضامنة ، ومسؤولة ومستدامة على مستوى القارة برمتها .**

- وفي هذا السياق تم إقرار ثلاثة خيارات استراتيجية وأساسية : (1) تسيير الموارد الطبيعية كفضاء للتعلم والتمهين من أجل تحقيق حوكمة اقتصادية متعددة المستويات ، (2) ترقية الربط الجهوي ضمن شبكات معينة أو تنشيط الشبكات الجهوية للتنمية الاقتصادية ، (3) تعزيز المستوى الجهوي بالعمل على تسهيل البروز لفروع إنتاجية على هذا المستوى ، لاسيما فروع الصناعة الغذائية مع أفاق للتصدير .

وفي هذا الاطار يجب سبر أو تعميق السبل الموائية :

**- اعتبار المناطق البحرية و البحيرات ، المنحدرات المحيطة بالأودية الكبرى كتراث مشترك بين الدول ، وهو ما يقتضي تسييرا مشتركا على المستوى الجهوي ؛**

**- تنمية عمليات للتمهين المحلي من أجل تسيير ذكي للموارد الطبيعية المفيدة للسكان المحليين ؛**

**- وضع جهاز لليقظة الاستراتيجية على المستوى الجهوي ، يتعلق بتسيير الموارد الطبيعية ، من خلال استخدام أنظمة معلومات جغرافية ذات مراجع؛**

**- تنظيم مسألة تكيف القارة مع التعليمات الدولية المتعلقة بتسيير الموارد الطبيعية ، تعكس الاتفاقيات الدولية الموقعة أو دروس مستخلصة من التجارب : يمكن أن تكون عملية تجسيدها في الوسط الافريقي فرصة لسن إطار قانوني وسياسي ملائم للحوكمة متعددة المستويات ؛**

**- ترقية "ذكاء اقتصادي إفريقي" ، ليس من خلال إنشاء معاهد جهوية أو جهوية - فرعية ، لكن من خلال إقامة شبكة للكفاءات المحلية ( الجامعة ،**



الجماعات المحلية ، المجتمع المدني إلخ ... ) ؛

- ترقية مخطط جهوي للهياكل القاعدية ؛

- إزالة الحواجز الادارية والجبائية .

## - 6 - إعداد إطار قانوني وسياسي واضح وذي جدوى ، يشجع التنمية . ويوفر جميع الضمانات الأمنية .

إن حالة اللا استقرار المزمع الذي تشهده الدول الإفريقية، يمثل عقبة كؤود أمام مجيء اقتصاد إفريقي، يصاغ وفقا للمصالح الخاصة للشعوب الافريقية على المدى البعيد . فهذه الحالة من اللااستقرار ، هي نتاج للحوكمة العمومية السيئة ، وانعدام الشرعية ، ونتاج للكوارث التي خلفتها الرشوة ، والفوارق الاجتماعية والإقليمية في توزيع الثروات، ونهب الموارد بالتواطؤ مع الخارج ... فالدولة المأزومة الخاضعة لديكتاتورية المدى القصير ومنطق الاستعجال في تدبير شؤون الأمة ، هي دولة عاجزة عن التوجه نحو المستقبل. وفي مثل هذه المرحلة من "العمى الظرفي" ، يمكننا أن نتساءل عن قدرة القارة على التوقع والتكيف مع التحولات الجارية ، لاسيما تلك التي تمس شريكها الأول أوروبا ، التي تشهد أزمة خانقة أو تلك التي تترتب عن بروز أقطاب جديدة للنمو ، حيث يجب إقامة شراكات معها على أساس مختلف جذريا عما كان يحدث في الماضي .

وفي هذا السياق لا يمكننا أن نأمل في ترقية تنمية اقتصادية مندمجة - طرح استثمارات محلية وشراكات متوازنة بعيدة الآجال مع مؤسسات متعددة الجنسية أو مع صناديق للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية - دون تقديم ضمانات جدية تجنب المستثمرين اغتصاب حقوقهم ، كما لا يمكن تحقيق ذلك من غير وضع أدوات مالية وجبائية فعالة وذات جدوى. **ويتعين على القارة الافريقية في هذه الحالة أن تعمل على خلق وتطوير "مناخ ملائم للأعمال" بواسطة سواعد إفريقية ومن أجل إفريقيا .** ويتعلق الرهان الأول بطبيعة الحال بالعدالة وبإعداد إطار قانوني ومالي متكيف مع جميع المستويات . وبالنتيجة ، يجب إحداث قطيعة مع ثقافة اللاعقاب وتقديم الضمانات الأمنية الكافية للجميع ، لاسيما للفاعلين في

الاقتصاد الشعبي ، والمستثمرين الوطنيين والمؤسسات الأجنبية .

فالقارة الافريقية لا يمكن أن تنمو وتتطور إلا في حالة ما إذا كانت قادرة في آن واحد ، على تجنيد الادخار الداخلي وجلب رؤوس اموال اجنبية .وقد أبانت التجربة الدولية ، أن طرفي السلسلة ، الادخار الداخلي والاستثمارات الاجنبية ، أبعاد عن تعويض بعضهما البعض إلا انهما يكملان جيدا بعضهما البعض :فكيف تأمل القارة الافريقية في جلب رؤوس الأموال

الخارجية ، مادام الادخار الداخلي ، في غياب الثقة في النظام القانوني والمالي ، يبحث أكثر عن الهروب نحو الخارج ؟ أما في البلدان الصاعدة ، فقد تم تحليل التجربة الصينية والكورية ، التي أظهرت بأن النظام البنكي ومنظومات الضمان مثل آليات التحكم في النقد، قد لعبت دورا حاسما في التنمية ، وهذا خلافا في بعض الاحيان لتوصيات المؤسسات الدولية ، كونها كانت قادرة على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى تشجيع الابداعات التكنولوجية . أما البلدان كينيا والصومال ، فقد أشير إليهما في العديد من المرات كأمثلة جيدة في استخدام التكنولوجيات الأكثر تطورا ، لاسيما الهاتف المحمول ، من أجل خلق مصالح مالية متكيفة ، من خلال القفز هنا على مرحلة إنشاء شبكة مكلفة للوكالات البنكية .

كما تظهر تجارب جزيرة موريس ، إفريقيا الجنوبية ، المغرب وغانا ، بأنه عندما نجهز أنفسنا بإطار قانوني ومالي صارم ، تستطيع البلدان الافريقية بشكل جيد من الدخول إلى الأسواق الدولية وإلى صناديق الاستثمار التي تعمل على مستوى الكرة الأرضية .

وتفتح الندوة بصفة خاصة في هذا السياق :

- **إحداث قطيعة مع المنطق الربعي** وآثاره السلبية ، ومع ثقافة الانتكال على الدولة ، التي تقدم قروضا في شكل مساعدات مالية وتمويلات مالية خيرية ...!

- **توطيد التعاون من أجل تعميم التجارب الافريقية الناجحة لمحاربة الرشوة ؛**

- **إقحام جميع الفاعلين في تقييم الاطار القانوني والمالي للاقتصاد ومضاعفة فرص مراقبة المواطن لمداخل المواد الأولية ؛**

- **دعم الاقتصاد الشعبي والديناميكيات المحلية للتنمية ، من خلال صك النقود المحلية وإنشاء مؤسسات مصغرة للتمويل المالي ، الخاضعة لضبط ملائم ، وانتهاز الفرصة التي تمنحها التسهيلات الجديدة لشبكة الأنترنت وعملية تعميم الهاتف المحمول ؛**

- **تكثيف المساهمة الافريقية في الحركة العامة لتدويل القانون ، من خلال دعم العمليات التي تجري في الشمال ضد الممتلكات المكتسبة بطرق غير شرعية ؛**

- **الالتزام بالمسؤولية الموسعة للمؤسسات ، التي تُدرج مسؤولية الفروع المستقلة قانونا ، وتجاه المناولين والممولين وفقا لمفهوم " منطقة**

## النفوذ " :

- **تجديد الادخار الداخلي على اوسع نطاق ( تأمين الودائع ) وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ؛**

- **ترقية ثقافة المسؤولية ، وثقافة الوفاء بالدين وتقييم السياسات العمومية ، بواسطة التربية والتحسيس ودسترة هذه القيم ؛**

- **إحداث قطيعة مع ثقافة اللاعقاب من خلال إنشاء على المستوى الاقليمي آليات قانونية وأخرى للمراقبة ، قادرة على التخلص من النزاعات ذات الطبيعة المصلحية ، وقادرة على تعزيز التكوين للقضاة ، وفرض عقوبات رديعة على الأعوان العموميين ...؛**

- **تدويل الحرب على التدفقات المالية غير الشرعية وعلى المكتسبات غير القانونية ، من خلال تطبيق المسؤولية الموسعة للمؤسسات (مفهوم منطقة النفوذ) ؛**

- **جعل البنك الافريقي للتنمية (BAD) أداة لتأمين الادخار الوطني وكذا مدخرات الشتات الافريقي ، وأداة لتوجيه هذه الموارد نحو التنمية المحلية .**



Journées Annuelles de la Gouvernance en Afrique  
jaga.afrique-gouvernance.net



Alliance for Rebuilding  
Governance in Africa - ARGA

Ouest Foire  
Cit  Douanes  
Villa n 13- 2F  
Dakar - SENEGAL

Tel: +221-33-820-15-81  
[www.afrique-gouvernance.net](http://www.afrique-gouvernance.net)